

جمهورية مصر العربية
وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة
قطاع الاتفاقيات التجارية
الادارة المركزية للسياسات التجارية الدولية
(جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية)
إعلان رقم ٧ لسنة ٢٠١٤

بشأن بدء إجراءات التحقيق ضد الواردات المدعومة من صنف بولي إيثيلين
تيرفلات (PET) ذات منشأ أو المصدرة من الهند، الصين، ماليزيا، باكستان،

سلطنة عمان

طبقاً لأحكام القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومي من الآثار
الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية ولاتحته التنفيذية الصادرة بالقرار
الوزاري رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته (ويشار إليها فيما بعد باللائحة) .

بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٣ تلقت الادارة المركزية للسياسات التجارية الدولية
(جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية) ويشار إليها فيما بعد "سلطة التحقيق" شكوى
مؤيدة مستندية من الصناعة الوطنية تدعي فيها أن الواردات من صنف بولي إيثيلين
تيرفلات (PET) ذات منشأ أو المصدرة من الهند ، الصين ، ماليزيا ، باكستان ،
سلطنة عمان ، تايلاند ، دولة الإمارات العربية المتحدة تؤدي بأسعار مدعومة وتسبب إعاقة
مادية للصناعة المحلية .

أولاً - الإجراءات :

قامت سلطة التحقيق بفحص دقة وكفاية البيانات التي وردت بالشكوى المقدمة ،
وبتاريخ ٢٠١٤/٣/٣ تم إخطار حكومات الدول المعنية بقبول الشكوى ، وتوجيه الدعوة
لهم لعقد مشاورات بهدف التوصل لحل مقبول .

طبقاً لأحكام المادة (٥٨) من اللائحة تم عقد جلسة مشاورات مع ممثل كل من
حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة .
تم استبعاد دولة تايلاند من إجراءات التحقيق حيث إن حجم وارداتها أقل من (٤٪) ،
كما تم استبعاد دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المشاورات .

بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٥ عقدت اللجنة الاستشارية اجتماعاً لمناقشة التقرير الذي أعدته سلطة التحقيق وقامت بدورها برفع توصيتها للسيد الأستاذ وزير الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة باتخاذ إجراءات بداء التحقيق والنشر في الواقع المصرية .

بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠ وافق السيد الأستاذ وزير الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على توصية اللجنة الاستشارية بإعلان بداء التحقيق والنشر بالواقع المصرية ، وذلك وفقاً لأحكام المادة (١٠) من اللائحة .

ثانياً - الصناعة المحلية :

الشركة الشاكية التي تقوم بإنتاج المنتج المثيل هي الشركة المصرية الهندية للبوليستر ، حيث يمثل إنتاجها (١٠٠٪) من إجمالي الصناعة المحلية ، وهي بذلك قتل الصناعة المحلية وفقاً لأحكام المادة (١٤) من اللائحة .

ثالثاً - المنتج محل التحقيق :

بولي إيشيلين تيرفثالات (PET) .

يُخضع المنتج المعنى للبند التالي :

٦٠ ٦٠ ٣٩ من التعريفة الجمركية المنسقة .

رابعاً - الادعاء بالدعم :

استندت الصناعة المحلية في ادعائها بالدعم على وجود برامج دعم مؤيدة بقوانين وتشريعات ممنوحة من الدول المعنية .

خامساً - الادعاء بالضرر والعلاقة السببية :

ادعت الصناعة المحلية أن الواردات من الدول المعنية استفادت من الدعم الذي تقدمه الدول المذكورة وأنها سبب إعاقة قيام الصناعة المحلية .

سادساً - فترة التحقيق :

فترة التحقيق في جانب الدعم من ٢٠١٣/١٢/٣١ إلى ٢٠١٣/١٢/١١

فترة التحقيق في جانب الضرر هي السنوات المالية من ٢٠١٠/١١/١

إلى ٢٠١٣/١٢/٣١

سابعاً - قوائم الأسئلة وجمع المعلومات :

من أجل الحصول على المعلومات الضرورية ، فإن سلطة التحقيق سوف تقوم بإرسال قائمة الأسئلة الخاصة بالحكومة إلى حكومات الدول المعنية ، وقائمة أسئلة أخرى للمنتجين والمصدرين الأجانب المعروفيين ، (وغير المعروفيين من خلال سفاراتهم بالقاهرة) .

كما سيتم إرسال قوائم الأسئلة إلى الصناعة المحلية والمستوردين المعروفيين للمنتج محل التحقيق .

على أنه يتبع على الأطراف غير المعروفة لسلطة التحقيق من المنتجين والمصدرين الأجانب ومستوردي المنتج محل التحقيق أن يعلنوا عن أنفسهم لسلطة التحقيق للحصول على نسخة من قوائم الأسئلة وذلك في غضون خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان بالواقع المصري حتى يتمكنوا من تقديم ردودهم في التوقيتات الزمنية المحددة .

كما يتبع على كافة الأطراف تقديم الردود على قوائم الأسئلة لسلطة التحقيق في غضون ٣٧ يوم من تاريخ الاستلام .

ثامناً - أسلوب العينة :

وفقاً للمادة (٢٤) من اللائحة ، فإنه يجوز لسلطة التحقيق تطبيق أسلوب العينة سواء في حالة وجود عدد كبير من الأطراف المعنية المتعاونة أو من المنتجات محل التحقيق .

(أ) استخدام أسلوب العينة بالنسبة للمصدرين / المنتجين الأجانب :

من أجل مساعدة سلطة التحقيق في تحديد ما إذا كان ضروريًا اللجوء إلى أسلوب العينة ، فإن جميع المنتجين / المصدرين الأجانب أو من يمثلهم من الناحية القانونية مطالبون بالاتصال بسلطة التحقيق وتقديم المعلومات التالية الخاصة بشركتهم أو شركاتهم وذلك خلال ١٥ يوماً من تاريخ نشر الإعلان بالواقع المصري :

الاسم والعنوان والبريد الإلكتروني والهاتف والفاكس باسم الشخص الذي يمكن الاتصال به .

المبيعات بالكمية والقيمة وذلك بالنسبة للمنتج محل التحقيق الذي تقوم الشركة المعنية

المبيعات بالكمية والقيمة بالنسبة للمنتج محل التحقيق الذي تقوم الشركة المعنية ببيعه في السوق المحلي للدولة المعنية في الفترة من ٢٠١٣/١٢/٣١ إلى ٢٠١٣/١٢/١ إلى ٢٠١٣/١٢/٣١ الأنشطة المحددة للشركة فيما يخص إنتاج وبيع المنتج محل التحقيق .
الأسماء والأنشطة المحددة لجميع الشركات المعنية والتي تقوم بالإنتاج والبيع أو أيهما (تصدير وسوق محلى أو أيهما) وذلك بالنسبة للمنتج محل التحقيق .
أى معلومات أخرى ذات صلة والتي من شأنها مساعدة سلطة التحقيق فى عملية اختيار العينة .

ويتقديم كافة البيانات المشار إليها فهذا يعني موافقة الشركة على إمكانية أن تشملها العينة ، وإذا ما تم اختيار الشركة كجزء من العينة فإن هذا يقتضي ضمناً الرد على قوائم الأسئلة وقبول زيارة التحقق الميدانية ، وإذا ما عبرت الشركة عن عدم رغبتها في إمكانية أن تشملها العينة فسوف يتم اعتبار ذلك عدم تعاون مع سلطة التحقيق .
للحصول على المعلومات التي تعد ضرورية لاختيار العينة بالنسبة للمصدرين / المنتجين الأجانب ، فإنه يجوز لسلطة التحقيق الاتصال بأى اتحادات معروفة للمصدرين / المنتجين في الدول المعنية .

(ب) استخدام أسلوب العينة للمستوردين :

من أجل مساعدة سلطة التحقيق في تحديد ما إذا كان ضرورياً اللجوء إلى أسلوب العينة ، فإن جميع المستوردين أو من يمثلهم من الناحية القانونية مطالبون بالاتصال بسلطة التحقيق وتقديم المعلومات التالية الخاصة بشركتهم أو شركاتهم وذلك خلال ١٥ يوماً من تاريخ نشر الإعلان بالواقع المصري .

الاسم والعنوان والبريد الإلكتروني والهاتف والفاكس واسم الشخص الذي يمكن الاتصال به .
إجمالي كمية وقيمة مبيعات الشركة من المنتج المعنى داخل السوق المصري
في الفترة من ٢٠١٣/١٢/١ إلى ٢٠١٣/١٢/٣١
إجمالي عدد العاملين خلال الفترة من ٢٠١٣/١٢/٣١ إلى ٢٠١٣/١٢/١
أنشطة الشركة فيما يخص المنتج المعنى .

حجم الواردات بالكمية والقيمة بالجنيه المصري التي قامت الشركة باستيرادها لأغراض إعادة البيع داخل السوق المصري في الفترة من ٢٠١٣/١٢/٣١ إلى ٢٠١٣/١٢/١

أسماء وأنشطة جميع الشركات المعنية والتي تقوم بالإنتاج والبيع أو أيهما وذلك بالنسبة للمنتج المعنى .
أى معلومات أخرى ذات صلة والتي من شأنها مساعدة سلطة التحقيق في عملية اختيار العينة .

ويتقديم جميع المعلومات المشار إليها فهذا يعني موافقة الشركة على إمكانية أن تشملها العينة ، إذا ما تم اختيار الشركة كجزء من العينة فإن هذا سوف يقتضي الرد على قوائم الأسئلة وقبول زيارة التحقق الميدانية ، وإذا ما عبرت الشركة عن عدم رغبتها في إمكانية أن تشملها العينة فسوف يتم اعتبار ذلك عدم تعاون مع سلطة التحقيق .
للحصول على المعلومات التي تعد ضرورية لاختيار العينة بالنسبة للمستوردين ، فإنه يجوز لسلطة التحقيق الاتصال بأى اتحادات معروفة للمستوردين .

(ج) الاختيار النهائي للعينات :

جميع الأطراف المعنية يمكنها تقديم أى معلومات ذات صلة فيما يخص اختيار العينات ويجب أن يتم خلال الفترة الزمنية المحددة .

وتعتمد سلطة التحقيق أن تقوم بالاختيار النهائي للعينات بعد التشاور مع الأطراف المعنية التي أبدت استعدادها لأن تشملها العينة .

يجب على الشركات التي تشملها العينة أن ترسل الردود على قوائم الأسئلة خلال الفترة الزمنية المحددة في هذا الإطار كما يجب عليها أن تتعاون مع سلطة التحقيق .

وفي حالة عدم وجود تعاون كافٍ ، فيجوز لسلطة التحقيق أن تستند في نتائجها على أفضل البيانات المتاحة .

تاسعاً - عقد المشاورات :

طبقاً لأحكام المادة (٥٨) من اللائحة فإنه يتبع على سلطة التحقيق مجرد قبول الشكوى أن تتخذ الإجراءات الازمة لدعوة الدول المصدرة للمنتجات المدعومة محل الشكوى لإجراء مشاورات بهدف التوصل إلى حلول يتفق عليها الطرفان ، كما تتيح خلال إجراءات التحقيق الفرصة لعقد المشاورات المشار إليها ، ولا يحول إجراء المشاورات بدء التحقيق بسرعة أو التوصل إلى أحكام أولية أو نهائية .

عاشرًا - عقد جلسات الاستماع :

طبقاً لأحكام المادة (٢٥) من اللائحة فإنه يجوز عقد جلسات استماع بقرار سلطة التحقيق لكافة الأطراف المعنية والأطراف الأخرى ذات المصلحة لعرض أرائهم وتقديم حججهم شريطة تقديم طلب كتابي لسلطة التحقيق يتضمن الأسباب المحددة لطلب الاستماع على أن تعلن الأطراف المعنية والأطراف الأخرى ذات المصلحة عن رغبتها في عقد هذه الجلسات وذلك في غضون ٢١ يوماً من تاريخ نشر هذا الإخطار بالواقع المصري .

أحد عشر - زيارات التحقيق الميدانية :

طبقاً لأحكام المادة (٢٦) من اللائحة يجوز لسلطة التحقيق القيام بزيارات التحقق للأطراف المعنية في مقارهم للتحقق من دقة المعلومات والبيانات المقدمة والمحصل على أي معلومات وبيانات إضافية أخرى يستلزمها التحقيق .

اثنا عشر - التوقيتات الزمنية :

من أجل الحصول على معلومات عن الفترة الزمنية المحددة لتقديم المعلومات إلى سلطة التحقيق واستخدام أسلوب العينة وعقد المشاورات وجلسات الاستماع يتم الاسترشاد بالبنود (سابعاً ، ثامناً ، تاسعاً ، عاشراً) المذكورة في هذا الإعلان .

ثالث عشر - عدم التعاون :

في حالة رفض أي طرف من الأطراف المعنية الاطلاع على بيانته أو تقديم بيانات ضرورية في خلال التوقيتات الزمنية المحددة الأمر الذي من شأنه إعاقة التحقيق أو تقديم بيانات غير دقيقة أو مضللة فإن سلطة التحقيق سوف تصدر قراراتها النهائية استناداً إلى أفضل البيانات المتاحة وفقاً لنص المادة (٢٧) من اللائحة .

رابع عشر - إتاحة الملف العام للأطراف المعنية :

تتيح سلطة التحقيق أثناء فترة التحقيق كافة البيانات غير السرية ذات الصلة التي تقدمها الأطراف المعنية وذلك من خلال الملف العام وتتاح هذه البيانات لكافة الأطراف المعنية بقرار سلطة التحقيق بالقاهرة وذلك حتى صدور القرار النهائي .

خامس عشر - الإجراءات المؤقتة :

قد تلجأ سلطة التحقيق إلى فرض إجراءات مؤقتة وفقاً لأحكام المادة (٦٦) من اللائحة .

عنوان المراسلة :

وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

قطاع الاتفاقيات التجارية .

الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية (جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية).
أبراج وزارة المالية .

البرج السادس - الدور التاسع .

ش امتداد رمسيس - مدينة نصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية .
عنابة الأستاذ / إبراهيم السجيني .

وكيل الوزارة - رئيس الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية .

تليفون : .. ٢٠٢ - ٢٣٤٢٢٤٧٩

فاكس : .. ٢٠٢ - ٢٣٤٢٠٧٨٤

بريد إلكتروني : TAS@tas.gov.eg

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / سعد حمدان حسين

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠١٤

١٦٥٨ - ٢٠١٤ س ٢٥٠١٥